البيان الختامي للدورة الأولى للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام

المؤتمر العام السابع حدث ديمقراطي تاريخي في مسيرة البناء الوطني والتعددية السياسية والحزبية

المؤتمر الشعبي يجدد تمسكه بالرئيس علي عبدالله صالح مرشحاً للانتخابات الرئاسية القادمة

عدن / المؤتمر نت :

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع البيان الختامي للدورة الأولى للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام تحت شعار (معاً من اجل مواصلة مسيرة التطور الديمقراطي والتنموي والإصلاحات واللامركزية التنظيمية) ووسط مظاهر الفرح والبهجة والتطلع إلى المستقبل وفي تظاهرة ديمقراطية حضارية رائعة شارك فيها ٥٢٦٠ قياديا وقيادية من قيادات المؤتمر الشعبي العام على مستوى الجمهورية جسدت حجم ومكانة المؤتمر وتكوينه الوطني والديمقراطي الذي شمل كافة أنحاء الوطن .. وفي أجواء مفعمة بالأمل والتفاؤل في مستقبل أكثر ازدهاراً وإشراقاً.. انعقد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام في مدينة عدن الباسلة وبحضور ممثلي ٣٠ حزباً وتنظيماً سياسياً من الدول الشقيقة والصديقة وأحزاب المجلس الوطني للمعارضة وأحزاب اللقاء المشترك خلال الفترة من ١٥-١٧ ديسمبر ٢٠٠٥م .كما حضر الجلسة الافتتاحية رؤساء البعثات الدبلوماسية في الدول الشقيقة والصديقة وممثلو المنظمات المعتمدة الدولية وقيادات مؤسسات المجتمع المدني.

وقد افتتحت أعمال المؤتمر بكلمة هامة لفخامة الأخ الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.أكد فيها على أهمية انعقاد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام في مدينة عدن وما سيتخذه من قرارات وتوصيات هامة ستمثل برنامج عمل مستقبلي للحكومة وفي مقدمتها ما يتصل بمواصلة عملية الإصلاحات الديمقراطية والتشريعية والاقتصادية والمالية والإدارية والقضائية ومكافحة الفساد والإرهاب معلنا فخامته إن هذا المؤتمر هو مؤتمر التجديد والانطلاق نحو مستقبل أفضل للوطن ومؤكداً بان المؤتمر الذي نشأ ديمقراطياً منذ تأسيسه سيظل يلتزم بالديمقراطية داخل صفوفة ومع الأحزاب باعتبارها الخيار الوطني الذي لا تراجع عنه مهما كانت الظروف والتجاوزات نتيجة سوء فهم البعض للديمقراطية وكيفية ممارستها وباعتبار إن اخطاء الديمقراطية لن تعالج الا بمزيد من الديمقراطية متناولا تلك المسيرة المشرفة من العطاء والانجازات للمؤتمر الشعبي العام الذي انبثق من اعماق التربة اليمنية وخصوصياتها واستلهم تطلعات جماهير الشعب وآمالها وما يعبر عنه منهجه الفكري الميثاق الوطني الذي جاء ثمرة حوار ديمقراطي واسع واجماع من كافة القوى السياسية والاجتماعية التي انطوت تحت مظلته وجمع بين الاصالة والمعاصرة ومثل فكراً وطنياً ملتزماً جسد الوسطية والالتزام وكان اول برنامج وطني للعمل السياسي منذ قيام الثورة اليمنية في السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر موضحاً فخامته بان اليمن قد شكلت بنهجها الديمقراطي الذي التزمت به منذ وقت مبكر نموذجاً رائدا في الممارسة الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة وحرية الرأي والصحافة ومشاركة المراة واحترام حقوق الانسان داعيا الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية بالسعي لنيل ثقة الشعب من خلال صناديق الاقتراع من اجل تنفيذ برامجها ورؤاها وفي ظل احترام الدستور والقانون وباعتبار انه في ظل الديمقراطية والتعددية السياسية فليتنافس المتنافسون والقى عدد من ضيوف المؤتمر المشاركين في الجلسة الافتتاحية كلمات نقلوا تحيات قادة دولهم واحرابهم الى الاخ الرئيس وقيادة المؤتمر الشعبي العام وتمنياتهم لشعبنا اليمني بالتقدم والازدهار مباركين انعقاد المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام ومؤكدين اهميته كحدث ديمقراطي تاريخي في مسيرة البناء الوطني والتعددية السياسية والحزبية التي تعيشها الجمهورية اليمنية منوهين بالدور الطليعي للمؤتمر الشعبي العام وماحققه من المنجزات التاريخية للوطن وعلى مختلف الاصعدة السياسية والديمقراطية والتنموية والاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها الوحدة والديمقراطية مؤكدين حرص احزابهم على تعزيز العلاقات وتوثيق عرى الصداقة مع تنظيمنا الرائد المؤتمر الشعبي العام واستعرض المؤتمرون تقرير اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، ومشروع برنامج العمل السياسي،و تقرير هيئة الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي.. وتم إقرارها، وانبثق عن المؤتمر انتخاب اللجان الآتية:

- لجنة برنامج العمل السياسي
- لجنة البيان الختامي.
- لجنة السكرتارية

كما تم انتخاب فخامة الأخ الرئيس علي عبدا لله صالح رئيساً للمؤتمر الشعبي العام والأخوين عبدربة منصور هادي والدكتور عبدا لكريم الارياني نائبين لرئيس المؤتمر الشعبي العام.. والأخ عبدالقادر باجمال أمينا عاماً للمؤتمر الشعبي العام وانتخاب هيئة للرقابة التنظيمية والتفتيش المالي من سبعة أعضاء

لقد اتسمت أعمال المؤتمر العام السابع بحضور إيجابي فاعل للأعضاء المؤتمرين والمؤتمرات الذين شاركوا في إثراء الوثائق المقدمة الى المؤتمر والقضايا المطروحة للنقاش فيه وسادت اعماله روح الصراحة والشفافية والمكاشفة وكان للإدارة الديمقراطية المتميزة والحكيمة لفخامة الأخ الرئيس الدور الفاعل في التوصل إلى قرارات هامة في مختلف القضايا المطروحة للنقاش وفي مقدمتها تطوير الأداء، وتقييم ما سبق تنفيذه من خطط وبرامج، ووضع ملامح التوجهات المستقبلية على ضوء ما أقر من خطط وبرامج تنفيذية تواصلاً مع قرارات المؤتمر العام السادس للمؤتمر الشعبي العام وما تقتضية المصلحة الوطنية العليا..

وفي ضوء ما جرى مناقشته وتداوله من وثائق وتوجهات توصل المؤتمرون على مدى ثلاثة أيام من المداولات والنقاش الديمقراطي البناء إلى الآتي:

أولا : في المجال السياسي والإصلاحات:

لقد وقف المؤتمر العام السابع بكل ما تمليه واجبات المسئولية الوطنية الحقه وبما يفرضه التمسك بعناصر الحيوية والاستمرار لبناء قوة الحاضر وضمان المستقبل أمام الاستحقاق الديمقراطي العظيم القادم المتمثل في الانتخابات التنافسية العامة الحرة المباشرة لمنصب رئيس الجمهورية وانتخابات المجالس المحلية والتي سوف تجرى بإن الله وتوفيقه في شهر سبتمبر من العام القادم ونظراً لما تمثله تلك الانتخابات من اهميه بالغة في مسيرة ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية والالتزام الأكيد والواضح بمبادئ التداول السلمي للسلطة وتثمين المواقف المبدئية الناصعة التي جسدتها إيمانا والتزاما وولاءاً صادقا التكوينات القاعدية والعريضة بسعه الوطن اليمني في الجماعات والمراكز والمؤتمرات الفرعية للدوائر والمديريات والمحافظات وأمانة العاصمة صنعاء بتمسكها بالأخ الرئيس المناضل علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام مرشحاً للانتخابات الرئاسية القادمة وتطلعاً يفرض التوازن في الوفاء الجماهيري والقيادي في مطالبة الاخ الرئيس بالتراجع عن ما بادر به كحق شخصي في عدم ترشيح نفسة مرة اخرى لمنصب رئيس الجمهورية ولدوافع سامية لا تغيب عن اعتبارات كل حصيف في الممارسة الديمقراطية تجسيدا لنظرته البعيدة المستهدفة ترسيخ قاعدة التداول السلمي للسلطة وتجذير الممارسة الديمقراطية.

وفي هذا الصدد فان المؤتمر العام السابع وهو يستهدي بكل ذلك ويؤمن ويتمسك به فانه يؤكد بان مقتضيات المسئولية التاريخية والوطنية وواجباتها الواضحة والامتثال للصدق مع النفس والوضوح في التعامل مع القضايا الجوهرية في الحياة تحتم إن يكون مرشح المؤتمر الشعبي العام هو الأخ المناضل الرئيس علي عبدا لله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي ليتولى استكمال مهام البناء المؤسسي لدولة النظام والقانون والتقدم بالمسيرة الديمقراطية والتنموية إلى أعلى مراتب الممارسة ولانجازات وحيث الوطن اليمني لايزال بحاجة ماسة إلى جهوده القيادية المتميزة وحكمته وحنكته وخبرته الكبيرة والمتنامية وبخاصة في هذا الظرف الدقيق وبالغ الحساسية على المستوى الوطني والإقليمي والعربي والدولي وما تفرضه المصلحة العليا للشعب والوطن قبل إن تكون دستوريا فإنها مسئولية إلزامية للمؤتمر الشعبي العام وتعبير عن إرادة كل المنتمين إليه وكل أبناء الوطن..

ولذلك فان المؤتمر العام السابع يوجه أعضاء اللجنة الدائمة بان يجعلوا نصب أعينهم ما يلي :-

١- إيمان الأخ الرئيس وجهاده العظيم في ترجمة الاهداف الستة السامية للثورة اليمنية المباركة سبتمبر واكتوبر وتجسيدها في واقع الحياة اليمنية المعيشية وصونها وتحصينها بانجاز نصر الوحدة اليمنية وسياج الممارسة الديمقراطية

٢- ثقته بكل الصفات والشروط القيادية الراقية وللمقدرات السياسية العالية وتعاملة باخلاقيات الانسان الحكيم والفارس الاصيل والقائد المحنك وامتلاك لسعه الصدر وعمق الرؤية وصفاء الضمير وميزات التواضع والتسامح والتمسك بمبادئ الانصاف والعدل وإحقاق الحق ومواجهة الباطل بكل الصدق والموضوعية والجدية والحسم.

٣- الجهود القيادية المشهودة التي بذلها ومواصل في بذلها في محاربة التخلف والانغلاق وكسر حواجز العزلة والحرص على التواصل مع كل ابناء الشعب وايصال خير الثورة الى كل ربوع الوطن اليمني ومواصلة عملية التنمية وبناء المشاريع الاستراتيجية العملاقة والتوجه نحو المشاركة التنموية مع الاقطار الشقيقة والدول الصديقة.

٤- القدرة الفريدة في التعامل مع كل الضغوط الخارجية وترويضها في سياق خدمة المصالح العليا للوطن اليمني وانهاء كافة المشكلات والعوائق التي كانت مؤثرة سلبا على تنمية وتطوير علاقات التعاون اليمنية مع الاقطار المجاورة.

٥- صيانة السيادة الوطنية وحماية التربة اليمنية الطاهرة وبناء القوات المسلحة والامن القادرة على حماية كل المؤسسات والمنجزات وتحقيق الامن والاستقرار وتاكيده على حيادية القوات المسلحة والامن ومنع الممارسة الحزبية فيها باعتبارها حزب الشعب اليمني كله

٦- حقق لليمن الجديد مكانته اللائقة به وأكد حضوره السياسي والديمقراطي المتميز والمرموق في خارطة الوطن العربي والعالم بشكل بارز ووضاء.

٧- الاهتمام بكل أبناء الشعب والسهر على مصالحهم أينما كانوا

٨- الايمان العميق بالحرية وقوة عطائها باعتبارها هبة الله للانسان .

٩- حرصة الواضح على تجسيد مبدا المساوة والوحدة الوطنية وقيم العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق التي يجب إن يتمتع بها كل انسان رجلا او كان امراة

إن المؤتمر الشعبي العام وهو يقف أمام المنجزات الكبيرة التي تحققت للوطن في ظل قيادته الحكيمة وفي مقدمتها الأمن والإستقرار وإستمرار مسيرة الإصلاحات الديمقراطية والإقتصادية والقضائية وما أنجزه من خطوات هامة على صعيد تكريس مبادئ حقوق الإنسان قولاً وفعلاً وتمكين المرأة وكل تلك الإنجازات الحضارية الهامة إن لم تكن لتتحقق لولا الثقة الكبيرة التي أولاها الشعب اليمني للمؤتمر الشعبي العام عبر صناديق الإقتراع ليمكنه ذلك من مواصلة دوره في ترجمة تطلعات شعبنا في البناء والتنمية والنهوض الحضاري الشامل لذلك فإن المؤتمر يؤكد بأنه سيظل وفياً لجماهيره وسيعمل على مبادلتها الوفاء بالوفاء وسوف يعمل على مواصلة مسيرة الإصلاحات والتطوير وعلى مختلف الأصعدة السياسية والديمقراطية والتنموية والإقتصادية والتشريعية والقضائية ومكافحة الفساد التي تمثل إمتدادا لمسيرة الإصلاح التي

تبناها المؤتمر منذ قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ من مايو ١٩٩٠م وإنتهاج أسلوب التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة كأساس لقيام النظام السياسي والتي تعززت بالتعديلات الدستورية التي تمت خلال الأعوام ١٩٩٤-٢٠٠١م وها هي مسيرة الإصلاحات تتواصل من خلال برنامج العمل السياسي خلال السنوات القادمة. وبهذا الصدد فإن المؤتمر يؤكد إلتزامه بمواصلة مسيرة الاصلاحات على كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وذلك بما يحقق تطوراً نوعياً كبيراً في اداء هذه المؤسسات.

وانطلاقا من إيمان المؤتمر الشعبي العام وتوجيهاته من اجل توسيع المشاركة في صنع القرار وتعزيز البناء المؤسسي للدولة فأن المؤتمر يوصي بتوسع وظيفة السلطة التشريعية من خلال إعادة النظر في تشكيل مجلس الشورى واختصاصاته والعمل من اجل تطوير النظام الانتخابي وذلك من خلال ضمان دورية الانتخابات العامة والرئاسية والمحلية والنيابية وباعتبارها التجسيد الحقيقي للممارسة الديمقراطية وبما يضمن المشاركة من قبل كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية وتطوير البناء المؤسسي والهيكل التنظيمي للجنة العليا للانتخابات ورفع كفاءة العاملين فيها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير النظام الانتخابي في ضوء التجارب الانتخابية .. والاقتراحات والملاحظات المقدمة من الجهات ذات العلاقة ويؤكد على اهمية تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والاحزاب والتنظيمات السياسية في كافة مراحل العملية.

يشيد المؤتمر بما حققته المجالس المحلية من نجاحات في مجال توسيع المشاركة الشعبية وخدمة اهداف التنمية وتجسيد مبدأ اللامركزية المالية والادارية ويؤكد على ضرورة تطوير هذه التجربة من خلال الانتقال بها نحو مهام اكثر تقدماً من خلال إجراء التعديلات المناسبة في قانون السلطة المحلية وبما يضمن انتخاب المحافظين ومدراء المديريات ومنح المجالس المحلية صلاحيات أوسع في إدارة الشئون المحلية وفي مقدمتها حق الرقابة واجراء المناقصات والاشراف على سير تنفيذ المشاريع المحلية وانتقال مسؤولية اعداد وتنفيذ موازنات الوحدات الإدارية وخططها التنموية الى السلطة المحلية بصورة كاملة مع استكمال انشاء مقرات المجالس المحلية وتجهيزها وتأهيل كوادر السلطة المحلية.

كما يؤكد المؤتمر على مواصلة الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد المالي والاداري وتعزيز الادارة الرشيد ومبدأ الشفافية الكاملة في كافة العمليات الادارية والتنظيمية وتفعيل مبدأ التكافؤ بين الجميع ويوصي الحكومة بسرعه انشاء الهيئة الوطنية المستقلة لمكافحة الفساد بمشاركة منظمات المجتمع المدني واصدار قانوني مكافحة الفساد والذمة المالية وانشاء نظام معلومات خاص بحماية المال العام ومكافحة الفساد وتفعيل النصوص القانونية لمحاسبة المخالفين وإحالة الفاسدين إلى القضاء وتطبيق العقوبات اللازمة ضدهم ليكونوا عبره لغيرهم.

- تعديل قانون المناقصات ولوائحة وبما يكفل انشاء هيئة مستقلة للمناقصات والمزايدات الحكومية من الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهه وبما يكفل شفافية اجراء المناقصات العامة لكافة مشتروات الدولة ومشاريعها على المستوى المركزي والمحلي ووحدات الجهاز الإداري والاقتصادي وكافة قطاعات الدولة والحفاظ على المال العام من أي عبث أو إهدار.

وفي مجال إصلاح وتطوير القضاء أكد المؤتمر السابع على تنفيذ إستراتيجية تطوير وتحديث القضاء لتحقيق ما يلي :-

التأكيد على مواصلة الجهود في مكافحة الفساد المالي والإداري وتعديل قانون السلطة القضائية

- تعديل قانون السلطة القضائية لترسيخ مبدأ استقلالها قضائياً ومالياً وإدارياً تأكيداً لكون المحكمة العليا هي أعلى هيئة في سلم السلطة القضائية
- تطوير دور التفتيش القضائي من خلال دمج هيئات التفتيش القضائي في وزارة العدل والنيابة العامة وإلحاقها بمجلس شئون القضاة بما يكفل قيام الهيئة الجديدة باداء المهام والاختصاصات الكفيلة بالمتابعة والتفتيش اللازم لتحسين أداء ونزاهة القضاء.
- تفعيل وتطوير دور المحاكم التجارية وإعطاء المنازعات التجارية والاستثمارية الاولوية وسرعة البت فيها ورفد المحاكم التجارية بالخبرات اللازمة للتدريب والتأهيل لتحسين مستوى الأداء ورفع كفاءة القضاة.
- إعداد برامج لتدريب القضاة وتأهيلهم فنياً وادارياً بما يضمن نزاهتهم.
- إعداد معايير واضحة وشفافة للحركة القضائية.
- إنشاء مجلس مهني للقضاء يتولى إدارة شئون القضاة والتعيين والترقية والندب والنقل والتأديب.
- العمل على إنشاء محاكم إدارية متخصصة.
- تحسين الأداء في العمل الإداري في المحاكم لتسهيل تقاضي المواطنين .
- العمل على إصدار اللوائح الإدارية والقوانين الإجرائية بما يكفل الشفافية في إجراءات التقاضي.
- تأسيس آلية رسمية لايصال المعلومات للمواطنين حول كفاءة المحاكم وقدرتها على حل المنازعات.
- إدخال الحاسب الآلي في عمل المحاكم.

في قضايا حقوق الانسان :

إن المؤتمر الشعبي العام الذي جسد الريادة في مجال احترامه للحريات وحقوق الإنسان وحقق نقلات نوعية متميزة ونوعية في هذا المجال من عام ١٩٩٧م تعززت باستحداث حقيبة (حقوق الإنسان) في حكومته تأكيداً لمدى احترامة والتزامة بهذه المبادئ الانسانية العظيمة وتجسيداً لنصوص الدستور والمواثيق الدولية وفي هذا الصدد يؤكد المؤتمر العام على المبادئ الاساسية التي تضمنها برنامجة السياسي في مجال دعم قضايا حقوق الانسان واعمال مبادئها في كل مجالات الحياة وترجمتها إلى أنشطة هادفة ترتبط بسلوك المواطنين وحياتهم العامة وتعزيزا مبدا الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وكل منظمات حقوق الإنسان العاملة في اليمن وادماج مفاهيم حقوق الانسان في كافة الخطط والاستراتيجات في التنمية كما يؤكد المؤتمر العام على ضرورة مواءمة التشريعات الوطنية النافذة مع جوهر الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بحقوق الإنسان والإشراف على سلامة تطبيقها.

ويؤكد المؤتمر العام على ضرورة ادماج مبادئ حقوق الانسان في جميع مراحل التعليم وكذا تحسين مناهج التعليم ومضامين الكتب المدرسية وتفعيل دور الجهات المعنية بقضايا حقوق الانسان وحمايتها وفقاً لدستور القوانين النافذة والعمل على تحسين اوضاع السجون والمساجين.

وفيما يتعلق بحرية الصحافة فان المؤتمر الشعبي العام الذي رعى تجربة حرية الصحافة جسدها وكرسها مع نهجه السياسي الوطني فان المؤتمر العام السابع يؤكد على كفالة حرية الرأي والتعبير وحرية النشر والتوزيع وحرية امتلاك وسائله وضمان تلك الحريات وحمايتها بالتشريعات القانونية وفي هذا الصدد يحث المؤتمر على ضرورة الاسراع في اصدار قانون الصحافة والمطبوعات بتعديلاته الجديدة التي كان ابرزها تنفيذ توجيهات الاخ الرئيس بالغاء عقوبة حبس الصحفي بسبب رأيه وهي الخطوة التي ستكرس المزيد من اجواء الحرية الصحفية واضافة النوعية لما حققته بلادنا من خطوات كبيرة في مجال حرية الصحافة وتعزيزها والذي نالت بموجبه تقدير المجتمع الدولي واحترامه ويؤكد المؤتمر العام على حكومة المؤتمر ضرورة المضي قدماً في إعطاء المزيد من الحريات الصحفية وترسيخ هذه التجربة وحمايتها من أي تجاوزات تسي لها وتنال من شرف الكلمة ومسئوليتها الوطنية في خدمة الحقيقة والمجتمع.

إن المؤتمر الذي جسد الديمقراطية داخل صفوفه وفي علاقاته مع الآخرين سيظل متمسكاً بهذا النهج وإنه وهو يتابع باهتمام كبير مسيرة عمل ونشاط الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية كابرز مظاهر النهج الديمقراطي التعددي يناشد جميع تلك الاحزاب بالحفاظ على الحياة الديمقراطية ليس في المجتمع فقط وانما بين صفوف اعضائها وفي كل تكويناتها الداخلية وأنشطتها ويدعوها إلى اعتماد الحوار قاعدة لاغني عنها من اجل تعزيز المسيرة الديمقراطية.

وإن المؤتمر الشعبي العام وهو يؤكد تمسكه بثقافته الميثاقية القائمة على نهج الوسطية والاعتدال فإنه سيواصل مساعيه لمحاربة ثقافة التطرف والغلو والعنف والإرهاب ورفض الآخر إيمانا منه بالتعاليم الإسلامية والقيم الوطنية القائمة على التسامح والانفتاح على الأخر واحترام حقوق الانسان وتوسيع المشاركة في الحياة العامة وحرية الصحافة والتعبير.

إن المؤتمر العام السابع وهو يؤكد تمسك المؤتمر الشعبي العام بالقيم الأصيلة للممارسة الديمقراطية الحقه وفي طليعتها الاحتكام الى صناديق الاقتراع في التداول السلمي للسلطة .. يؤكد في الوقت ذاته احترام المؤتمر لدور المعارضة البناءة التي تقوم على الحرص على مصلحة الوطن والتمايز البرامجي وحق الاحزاب في التنافس الشريف والإنتصار لرؤاها وبرامجها من خلال نيل ثقة الشعب عبر صناديق الاقتراع في اطار احترام الدستور والقانون وبعيداً عن اسلوب المزايدة السياسية وتضليل الرأي العام وتشويه الحقائق والإستغلال السيئ للمناخات الديمقراطية وتزييف وعي البسطاء من الناس وإستغلال عواطفهم الدينية لأهداف حزبية وايماناً من المؤتمر بمستوى الوعي الوطني لجماهير شعبنا التي باتت اكثر ادراكاً ووعياً بمصلحتها وقادرة على التمييز بين الغث والسمين ومعرفة النوايا السيئة لأعداء الثورة والوطن والمتربصين بوحدته ونهجه الديمقراطي واذ يعبر المؤتمرون عن استيائهم واسفهم لذلك الخطاب السياسي والاعلامي المشحون باللغة العدائية غير المسئولة والتي تتجاوز الثوابت الوطنية واخلاقيات الممارسة الديمقراطية فانه يؤكد بان الحملة المسعورة التي يتعرض لها المؤتمر الشعبي العام من قبل بعض القوى السياسية في محاولة يائسة للنيل من مكانتة وإنجازاته لن تنال منه ولن تثنية عن المضي قدما في أداء رسالته والنهوض باعباء مسؤوليته التاريخية في خدمة الشعب والوطن ولن ينجر لذلك النوع من المهاترات والمكايدات الي تضر بالوطن ومصالحه ووحدته الوطنية والسلم الاجتماعي العام.

وفي مجال النهوض بالمرأة أكد المؤتمر على وضع السياسات والإجراءات الهادفة إلى تطوير مشاركة المرأة في المجتمع وتفعيل دورها في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وذلك من خلال.

- توسيع مشاركة المرأة في الهيئات التمثيلية المختلفة وتحديد نسبة ١٥٪ من المقاعد للنساء. في الدوائر الإنتخابية للمجالس المحلية - البرلمانية ودفع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في ذلك.
- زيادة تمكين المرأة من شغل المناصب الوزارية والدبلوماسية والقيادية في مؤسسات وأجهزة الدولة.
- تمثل المرأة في قوام اللجنة العليا للإنتخابات في الدورات القادمة.
- مواصلة مراجعة القوانين والنصوص ذات الصلة بالمرأة التي تكفل إزالة كل أشكال التمييز السلبي والاهتمام بالقضايا المتصلة بالعنف ضد المرأة بكافة صوره ومظاهره.
- يؤكد المؤتمر على أن النساء شقائق الرجال ولذلك يجب دعم البرامج والمؤسسات التي تعمل على تمكين المرأة من تطوير قدراتها ومهاراتها والمشاركة الفاعلة في كل جوانب الحياة المختلفة.

ثانياً : في المجال الإقتصادي والتنموي :

إن المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام وهو يشيد بحجم المنجزات والمكتسبات التي تحققت لوطننا وشعبنا خلال الاعوام الماضية فإنه يؤكد على أهمية بذل الجهود المتواصلة وبعزيمة صلبة للتعامل مع التحديات التي لازالت تشكل عقبة أمام تطلعات وآمال شعبنا في تحقيق مستقبل زاهر وان أهم هذه التحديات التي يجب مواجهتها والتعامل معها تتمثل في:

تعزيز النمو الاقتصادي والتخفيف من الفقر وخلق فرص العمل ومواصلة عملية الاصلاح المالي والاداري وتحديث أجهزة الدولة وتقوية بنيانها من خلال تبني برنامج شامل يستهدف التخفيف من الفقر والحد من البطالة وتوفير فرص العمل للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي لهم وزيادة النمو الاقتصادي في كل القطاعات الاقتصادية وتعبئة المدخرات وتوجيهها في مجالات الاستثمار المختلفة ودفع وتشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي الى الاستثمار من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية الملائمة فضلاً عن المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ومعالجة الاختلالات في الموازين الداخلية والخارجية للاقتصاد وبما يؤدي الى:

١-. حفز النمو في القطاعات الانتاجية والخدمية ودفع القطاعات الواعدة من خلال تعبئة الموارد المتاحة وحشد امكانيات القطاع الخاص لتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي ليصل في المتوسط الى ٦٪ سنوياً.

٢-رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد وزيادة معدلات التشغيل الى المستوى الذي تتقارب مع معدل النمو في القوى العاملة لاستيعاب الزيادة السنوية في قوة العمل.

٣- تخفيض معدلات الفقر وتحسين مستويات الدخول وتخفيض نسبة البطالة من خلال تشجيع الاستثمار في المجالات ذات الكثافة العمالية وتحفيز الادخار المحلي وزيادة مساهمة الصادرات السلعية وتشجيع اعادة الصادرات والتجارة العابرة..

ولأهمية الاهداف المذكورة فإن المؤتمر يؤكد على صوابية الرؤى التي تضمنها برنامج العمل السياسي المقدم من الحكومة والذي اشتمل على منهاج عمل مفصل يستهدف اجراءات اصلاحية شاملة يتعهد المؤتمر الشعبي العام بهيئاته المختلفة على تنفيذها خلال الفترة القادمة بما يساعد على

أ - تحسين البيئة الاستثمارية من خلال:

- إصلاح الاختلالات في البنية القانونية والتشريعية وذلك عن طريق مراجعة القوانين ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري وخاصة قانون الاستثمار وقانون الشركات والقانون التجاري بما من شأنه زيادة الحفاظ على حقوق المساهمين وزيادة الايضاح والشفافية والفصل بين الملكية والادارة.

◀